

ملخص تنفيذي

٤,٣ مليار دولار مقابل صافي تدفقات للخارج بنحو ٢,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

أهم معدلات النمو الحقيقية للناج المحلي

استمر الناتج المحلي الحقيقي بأسعار السوق في تحقيق معدلات نمو ايجابية تقدر بـ ٢,٢٪ خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ (مقارنة بمعدل نمو قدره ٠,٤٪ خلال نفس الربع من العام المالي السابق). بينما بلغ معدل النمو خلال الفترة يوليو- ديسمبر من العام المالي محل الدراسة ٢,٤٪ (مقارنة بـ ٠,٣٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق). هذا ويظل الإنفاق الاستهلاكي الخاص والعام- والذي يشكل ٩٣,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي - هو المساهم الايجابي الرئيسي في النمو الاقتصادي حيث حقق كل من الاستهلاك الخاص والعام ارتفاعا بنحو ٣,٦٪ و ٤,٢٪ على التوالي خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢. وتجدد الإشارة إلى أن نسبة مساهمة كل من الاستهلاك الخاص والعام في نمو الناتج المحلي الحقيقي قد انخفضت إلى ٣,٣٪ مقارنة بـ ٤,٣٪ خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١.

ومن ناحية أخرى، فإن معدلات النمو المحققة ما زالت أقل من المعدلات المرجوة نظراً لتأثر الاقتصاد المصري بتداعيات ثورة ٢٥ يناير، حيث سجل الإنفاق الاستثماري تراجعاً قدره ٣,٦٪ خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بنسبة تراجع أعلى قدرها ٥,٣٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. وعلى الرغم من التحسن النسبي في معدلات نمو الاستثمار، إلا أن مساهمته في نمو الناتج المحلي ما زالت سلبية، حيث تقدر بـ ٠,٥٪ خلال النصف الأول من العام المالي محل الدراسة.

كما شهدت الفجوة بين الصادرات والواردات تحسناً نسبياً خلال النصف الأول من السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢، حيث شهدت الصادرات تحسناً طفيفاً وارتفعت بنسبة ١,٣٪ خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ (مقارنة بانخفاض قدره ٤,٧٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق). ومن ناحية أخرى، فقد ارتفعت الواردات بـ ٢,٧٪ (مقارنة بارتفاع أعلى قدره ٦٪ خلال نفس الفترة من العام السابق). ومن الجدير بالذكر أن الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق بالأسعار الثابتة خلال الفترة يوليو - ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢ يقدر بـ ٨١٤,٦ مليار جنيه (٨٨٣,٥ مليار جنيه بالأسعار الجارية) مقارنة بـ ٧٩٥,٨ مليار جنيه خلال الفترة يوليو - ديسمبر ٢٠١٢/٢٠١١ (بالأسعار الجارية والثابتة نظراً لتغيير سنة الأساس).

ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج^٢ ليسجل ٢,٣٪ خلال الفترة يوليو-ديسمبر من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢، حيث استمرت بعض القطاعات في دفع حركة النشاط الاقتصادي، أهمها قطاع الزراعة (معدل نمو حقيقي ٢,٩٪)، ويبلغ نسبته حوالي ١٥,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، تجارة الجملة والتجزئة (معدل نمو حقيقي ٢,٦٪)، ويبلغ نسبته حوالي ١٢,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وقطاع التشييد والبناء (معدل نمو حقيقي ٤,٥٪)، ويبلغ نسبته حوالي ٤,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي. كما شهدت قطاعات أخرى تحسناً ملحوظاً- على الرغم من أن الأداء المحقق لا يزال أقل من المعدلات المرجوة وعلى رأسها قطاعي الصناعات التحويلية (معدل نمو حقيقي ٢,٤٪ مقارنة بانخفاض قدره ٣,١٪ خلال نفس الفترة من العام السابق، ويبلغ نسبته حوالي ١٥,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، والسياحة (معدل نمو حقيقي ٦,٨٪ مقارنة بانخفاض قدره ٨,٦٪ خلال نفس الفترة من العام السابق، ويبلغ نسبته حوالي ٣,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وعلى نحو آخر، فقد ساهم الأداء الضعيف لبعض القطاعات الحيوية في تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة وعلى رأسها الأنشطة الاستخراجية (معدل نمو حقيقي ٠,٧٪)، و ١٦,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) وقناة السويس (معدل نمو حقيقي -٣,٦٪، و ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

جدول (١): مساهمة القطاعات الرئيسية في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

يوليو-ديسمبر ٢٠١٣/٢٠١٢	يوليو-ديسمبر ٢٠١٢/٢٠١١	
٢,٣٪	٠,٣٪	اجمالي الناتج المحلي
١,٠٪	٠,٢٪	اجمالي القطاع السلعي، ومنه
٠,٥٪	٠,٤٪	الزراعة والغابات
٠,٠٪	٠,٠٪	البتترول
٠,١٪	٠,١٪	الغاز الطبيعي
٠,٤٪	٠,٥٪	الصناعات التحويلية
٠,٢٪	٠,١٪	التشييد والبناء
٠,٩٪	٠,١٪	اجمالي الخدمات الانتاجية، ومنها
٠,١٪	٠,٠٪	النقل والتخزين
٠,١٪	٠,٢٪	الاتصالات
٠,١٪	٠,٢٪	قناة السويس
٠,٣٪	٠,٠٪	تجارة الجملة والتجزئة
٠,١٪	٠,٠٪	الوساطة المالية
٠,٢٪	٠,٤٪	المطاعم والفنادق
٠,٤٪	٠,٤٪	اجمالي الخدمات الاجتماعية

٢ تم حساب معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي باستخدام ٢٠١٢/٢٠١١ كسنة أساس.

تشهد مصر تغيرات سياسية هامة منذ الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، ومن المتوقع أن تؤدي هذه التطورات إلى تحسن ملموس في كفاءة وشفافية السياسة الاقتصادية مما سيؤثر حتماً على الأحوال المعيشية للمواطنين المصريين. وعلى الرغم من عبور الاقتصاد المصري لأزمته عالميتين متتاليتين خلال السنوات الخمس الماضية إلا أنه قد نجح في تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً، ولكن الظروف الاقتصادية الحالية غير الملائمة على الصعيدين المحلي والعالمية قد أثرت على أداء الاقتصاد المصري، وحدثت مرحلياً من قدرته على تحقيق معدلات النمو المرجوة.

أهم التطورات:

استمر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في التحسن التدريجي - وان كان بمعدلات أبطأ - مسجلاً معدل نمو قدره ٢,٢٪ خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ٢,٦٪ خلال الربع السابق عليه و ٠,٤٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. بينما حقق الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو قدره ٢,٤٪ خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ (مقارنة بمعدل نمو قدره ٠,٣٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق) ويأتي هذا النمو مدفوعاً بمتنامي كل من الاستهلاك الخاص والعام، بالإضافة إلى أثر فترة الأساس والذي بدأ في الربع الثالث من العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠.

ارتفع عجز الموازنة الكلية كنسبة إلى الناتج المحلي إلى ١١,٨٪ خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٣/٢٠١٢ ليبلغ ٢٠٤,٩ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ١٣٦,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق (جدير بالذكر أن البيانات التقديرية الأولية لأداء الموازنة العامة للدولة في العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ لا تزال في طور الإعداد وسوف يتم نشرها عند الانتهاء منها).

بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يبلغ عجز الموازنة الكلية كنسبة إلى الناتج المحلي ٩,١٪ خلال موازنة العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ ليحقق نحو ١٨٦ مليار جنيه.

ارتفعت نسبة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة لتصل إلى ٨٠٪ من الناتج المحلي في نهاية مارس ٢٠١٣ مسجلاً ١٣٨٧,٢ مليار جنيه مقارنة بـ ١٠٨٩,٤ مليار جنيه في نهاية مارس من العام الماضي.

شهد رصيد الدين الخارجي في نهاية شهر مارس ٢٠١٣ استقراراً نسبياً إذا ما قورن برصيد شهر ديسمبر ٢٠١٢، بينما سجل ارتفاعاً ملحوظاً إذا ما قورن برصيد شهر مارس ٢٠١٢، حيث ارتفع رصيد الدين الخارجي بنسبة ١٥,٦٪ ليبلغ ٣٨,٦ مليار دولار (١٤,٩٪ من الناتج المحلي) مقارنة بـ ٣٣,٤ مليار دولار (١٣,١٪ من الناتج المحلي) في مارس ٢٠١٢. ويمكن تفسير هذه الزيادة الملحوظة في رصيد الدين الخارجي بشكل أساسي نتيجة ارتفاع رصيد الدين غير الحكومي في ضوء ورود الوديعة القطرية وقدرها ٤ مليار دولار والتي تم ايداعها في حساب البنك المركزي خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢.

استمر معدل النمو السنوي للسبيلة المحلية في الارتفاع في نهاية ابريل ٢٠١٣ ليحقق ١٨,٣٪ مقارنة بمعدل نمو سنوي قدره ١٧,٢٪ في نهاية مارس ٢٠١٣ - مدفوعاً بالزيادة في صافي الأصول المحلية خاصة في صافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية والائتمان الممنوح للقطاع الخاص. (جدير بالذكر أن البيانات التفصيلية الخاصة بشهر مايو ٢٠١٣ لا تزال تحت الإعداد).

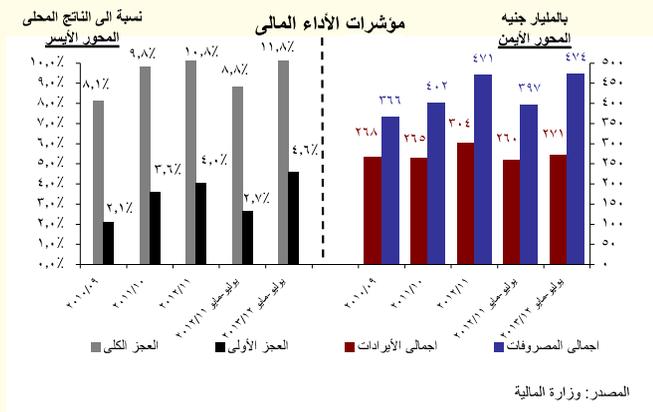
ارتفع معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية بشكل ملحوظ خلال شهر يونيو ٢٠١٣ ليسجل ٩,٨٪ مقارنة بـ ٨,٢٪ خلال الشهر السابق. كما ارتفع معدل التضخم الأساسي خلال شهر يونيو ٢٠١٣ مسجلاً ٨,٦٪ مقارنة بـ ٨,٢٪ خلال الشهر السابق.

أعلن البنك المركزي المصري في ٢٢ مايو ٢٠١٣ عن القيام ببطء غير دوري بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار وذلك لتلبية احتياجات البنوك الخاصة بتمويل استيراد السلع الاستراتيجية. ويأتي هذا البطء الاستثنائي في إطار متابعة البنك المركزي المصري لتعاملات سوق الصرف الأجنبي في مصر والحرص على دعم الجهاز المصرفي لأداء دوره في خدمة الاقتصاد القومي.

كما أن لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري كانت قد قررت في اجتماعها بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠١٣ الإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض الليلية واحدة دون تغيير عند مستوى ٩,٧٥٪ و ١٠,٧٥٪ على التوالي، بالإضافة إلى الإبقاء على سعر العمليات الرئيسية عند مستوى ١٠,٢٥٪. وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ١٠,٢٥٪.

شهد عجز ميزان المدفوعات تحسناً نسبياً خلال الفترة يوليو - مارس ٢٠١٣/٢٠١٢ حيث بلغ نحو ٢,١ مليار دولار، مقابل عجز قدره ١١,٢ مليار دولار خلال الفترة يوليو - مارس ٢٠١٢/٢٠١١، ويرجع هذا التحسن الملحوظ نتيجة تراجع العجز الجارى محققاً ٣,٩ مليار دولار مقابل ٧,١ مليار دولار خلال نفس الفترة في العام المالي السابق (مدفوعاً بالارتفاع الملحوظ في الإيرادات السياحية وارتفاع تحويلات العاملين في الخارج خلال فترة الدراسة)، بالإضافة إلى تحقيق الحساب الرأسمالي والمالي صافي تدفقات للداخل بنحو ١ العمليات الرئيسية للبنك المركزي ستكون إعادة شراء أو مزادات الإيداع والتي ستحدد طبقاً لحالة السيولة في السوق.

(جدير بالذكر أن البيانات التقديرية الأولية لأداء الموازنة العامة للدولة في العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ لا تزال في طور الإعداد وسوف يتم نشرها عند إنتهاء منها).



كما تشير بيانات الموازنة العامة للدولة عن الفترة يوليو- مايو من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى ارتفاع نسبة العجز الكلي للناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير ليصل إلى ١١,٨٪، محققاً ٢٠٤,٩ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ١٣٦,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء ارتفاع المصروفات العامة بنسبة أكبر من ارتفاع الإيرادات خلال فترة الدراسة. وفيما يخص نسبة العجز الأولي إلى الناتج المحلي فقد ارتفعت لتسجل ٤,٦ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة ٢,٧ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام السابق.

على جانب الإيرادات، فقد سجلت جملة الإيرادات ارتفاعاً بلغ ٤,٥٪ فقط خلال فترة الدراسة، لتصل إلى ٢٧١,٣ مليار جنيه، مقارنة بنحو ٢٥٩,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. ويرجع ذلك إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة بلغت ١,٤١٪، مما فاق أثر الإنخفاض الملحوظ في الإيرادات غير الضريبية بـ ١,٧٪ خلال يوليو- مايو ٢٠١٣/٢٠١٢.

وتشير البيانات التفصيلية إلى أن الارتفاع في الإيرادات الضريبية يرجع إلى زيادة المحصل من كافة أبواب الإيرادات الضريبية وبالأخص الارتفاع في كل من الضريبة على الدخل، والضرائب على السلع والخدمات والذاتان قد ارتفعا بـ ١,٣٪ و ١,٣٪ ليحققا نحو ٩١,٧ مليار جنيه و ٨٠ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ٨٠,٦ مليار جنيه ونحو ٧٠,٨ مليار جنيه على التوالي خلال يوليو- مايو ٢٠١٢/٢٠١١. كما ارتفعت الضرائب على الممتلكات والضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو ٢,٥٪ و ٨,٦٪ لييسجلا ١٥ مليار جنيه و ١٤,٣ مليار جنيه على التوالي خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة ١٢ مليار جنيه و ١٣,٢ مليار جنيه على التوالي خلال نفس الفترة من العام السابق.

وجدير بالذكر أن الزيادة في الحصيلة من ضريبة الدخل ترجع في الأساس إلى ارتفاع الملحوظ في الإيرادات المحصلة من «الضرائب على الدخل من التوظيف» بـ ٢,٤٨٪ لتسجل نحو ١٨ مليار جنيه خلال يوليو- مايو ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بـ ١٤,٤ مليار جنيه خلال يوليو-مايو ٢٠١٢/٢٠١١. بالإضافة إلى ذلك فقد ارتفع المحصل من الضريبة على أرباح شركات الأموال نتيجة لزيادة المحصل من الضرائب من الشركات بـ ١,٧٪ لتسجل ٢٣ مليار جنيه مقارنة بـ ١٩,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. كما ارتفعت حصيلة الضرائب على الممتلكات، الأمر الذي يمكن تفسيره في ضوء الارتفاع الملحوظ في حصيلة الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ ٣,١٪ لتتحقق نحو ١٢ مليار جنيه خلال يوليو- مايو ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ٩,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وفي نفس الوقت، فقد حققت الإيرادات غير الضريبية إنخفاضاً ملحوظاً قدره ١,٧٪ خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٣/٢٠١٢ نتيجة لإنخفاض كل من المنح والإيرادات الأخرى بـ ٤,٨٪ و ١,٣٪ لتسجلا ٤,٦ مليار جنيه و ٦٢,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ٩ مليار جنيه و ٧١,٦ مليار جنيه على التوالي خلال نفس الفترة من العام السابق. ويمكن تفسير الإنخفاض المحقق في الإيرادات الأخرى في ضوء الإنخفاض في عوائد الملكية بـ ٩,٩٪ لتسجل ٣٨,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ٥٤ مليار جنيه خلال يوليو- مايو ٢٠١٢/٢٠١١، وذلك نتيجة لإنخفاض أرباح الأسهم لكل من هيئة البترول، والهيئات الاقتصادية بـ ٦,٠٪ و ٩,٧٪ لتسجلا ٧,٦ مليار جنيه و ١,٨ مليار جنيه خلال يوليو-مايو ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة بـ ١٩ مليار جنيه و ٢ مليار جنيه على التوالي خلال نفس الفترة من العام السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد إنخفضت أرباح الأسهم لشركات قطاع الأعمال العام بـ ٥٪ لتسجل ٢,٧ مليار جنيه خلال يوليو- مايو ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنة بـ ٢,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

وعلى الجانب الآخر، فقد سجلت جملة المصروفات خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٣/٢٠١٢ ارتفاعاً كبيراً قدره ١٩,٦٪ لتصل إلى ٤٧٤,٣ مليار جنيه مقارنة بنحو ٣٩٦,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وترجع الزيادة في المصروفات إلى زيادة الإنفاق في كافة أبواب المصروفات؛ وعلى رأسها الارتفاع في باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (والذي يمثل حوالي ٣١,٦٪ من إجمالي المصروفات و ٥٥,٣٪ من إجمالي الإيرادات) والذي ارتفع بنحو ١,٤٪ ليصل إلى ١٥٠ مليار جنيه مقارنة بـ ١٣١,٥ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- مايو من العام السابق. ويرجع الارتفاع المحقق في باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية نتيجة لزيادة الدعم للكهرباء، ودعم المواد البترولية، ودعم السلع التومينية، والمساهمات في المعاشات.

كذلك ارتفعت مدفوعات الفوائد بشكل ملحوظ بنحو ٣١٪ (تمثل حوالي ٢٦,٣٪ من إجمالي المصروفات و ٤٦٪ من إجمالي الإيرادات) خلال الفترة يوليو- مايو لتسجل حوالي ١٢٤,٨ مليار جنيه مقارنة بـ ٩٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وترجع الزيادة المحققة في مدفوعات الفوائد نتيجة للارتفاع الكبير في فوائد خدمة الديون على الحكومة.

بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت فاتورة الأجور وتعويضات العاملين بنسبة كبيرة بلغت ٢١٪ لتصل إلى ١٢٣ مليار جنيه مقارنة بـ ١٠١ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٢/٢٠١١،

تشير النتائج الفعلية لموازنة العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، إلى ارتفاع نسبة العجز الكلي للناتج المحلي الإجمالي إلى ١٠,٨٪، ليبلغ ١٦٦,٧ مليار جنيه، مقارنة بعجز قدره ١٣٤,٥ مليار جنيه خلال العام السابق. ويأتي ذلك كمحصلة لارتفاع المصروفات بنسبة قادت الزيادة في الإيرادات العامة. وجدير بالذكر أن الزيادة المحققة في المصروفات تأتي نتيجة لارتفاع ثلاثة أبواب رئيسية؛ أولاً، ارتفاع باب الأجور نتيجة لزيادة المكافآت والإثابة للعاملين بـ ٥٠,٣٪. ثانياً، ارتفاع باب الفوائد نتيجة لزيادة فوائد سندات الخزانة بـ ١٠,١ مليار جنيه لتصل إلى نحو ٣٦,٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، بالإضافة إلى زيادة الفوائد على أذون الخزانة العامة بـ ٥,٣ مليار جنيه لتصل إلى ٢٥ مليار جنيه خلال عام الدراسة. ثالثاً، ارتفاع باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية نتيجة لزيادة دعم المواد البترولية بـ ٢٧,٩ مليار جنيه لتصل إلى ٩٥,٥ مليار جنيه، إضافة إلى زيادة كل من معاش الضمان الإجتماعي وزيادة المساهمات في صناديق المعاشات بـ ٢,٨ مليار جنيه. بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة العجز الأولي إلى الناتج المحلي قد ارتفعت لتصل إلى ٤ نقطة مئوية خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ ٣,٦ نقطة مئوية خلال العام السابق.

وعلى جانب الإيرادات، فقد سجلت جملة الإيرادات ارتفاعاً بلغ ١,٤٥٪ خلال عام الدراسة، لتصل إلى نحو ٣٠٣,٦ مليار جنيه مقارنة بـ ٢٦٥,٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠. ويرجع ذلك إلى ارتفاع الإيرادات غير الضريبية بنسبة بلغت ٣,١٤٪، بالإضافة إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة أقل بلغ قدرها ٨٪.

وتشير البيانات التفصيلية إلى أن الارتفاع في الإيرادات الضريبية يرجع إلى زيادة المحصل من كافة أبواب الإيرادات الضريبية وبالأخص الضرائب على الممتلكات والتي قد ارتفعت بـ ٣,٨٪ لتتحقق ١٣,١ مليار جنيه مقارنة بـ ٩,٥ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠. بالإضافة إلى الارتفاع الملحوظ في الضرائب على السلع والخدمات بـ ١,١٪ لتسجل ٨٤,٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ ٧٦,١ مليار جنيه خلال العام السابق. ويرجع الارتفاع المحقق في حصيلة الضرائب على الممتلكات بسبب ارتفاع حصيلة الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ ٤,٧٪ لتتحقق نحو ٩,٩ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ ٦,٧ مليار جنيه خلال العام السابق. وفي نفس الوقت فقد ارتفع كل من الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) والضرائب الأخرى بـ ٦,٧٪ و ١,٩٦٪ لييسجلا ١٤,٨ مليار جنيه و ٣,٧ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ ١٣ مليار جنيه و ٣,١ مليار جنيه على التوالي خلال العام السابق. كما ارتفعت الحصيلة من ضريبة الدخل، ويرجع ذلك في الأساس إلى ارتفاع الإيرادات المحصلة من «الضرائب على الدخل من التوظيف» بـ ١,٩٪ لتسجل نحو ١٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ ١٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠، بالإضافة إلى ارتفاع المحصل من الضريبة على قناة السويس بـ ٨,٣٪ لتسجل ١١,٨ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١، مقارنة بـ ١٠,٩ مليار جنيه خلال العام السابق.

بالإضافة إلى ذلك، فقد حققت الإيرادات غير الضريبية ارتفاعاً قدره ٣,١٤٪ خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ نتيجة لارتفاع معظم أبواب الإيرادات غير الضريبية خاصة الارتفاع الكبير في المنح لتسجل نحو ١٠,١ مليار جنيه مقارنة بـ ٢,٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠، وذلك في ضوء الزيادة الملحوظة في المنح من حكومات أجنبية (تشمل محتين بمبلغ ٥٥٠ مليون دولار لكل منهما من دولتي قطر والمملكة العربية السعودية). بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت الإيرادات المحصلة من عوائد الملكية بـ ٣,٥٪ لتتحقق ٥٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ ٤١,٢ مليار جنيه خلال العام السابق، بالإضافة إلى ارتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات بـ ٢,٤٪ لتسجل نحو ١٧,٨ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ ١٧,٤ مليار جنيه خلال العام السابق، مما فاق أثر الإنخفاض في باقي البنود الأخرى من بنود باب الإيرادات الأخرى.

وعلى الجانب الآخر، فقد سجلت جملة المصروفات خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ ارتفاعاً ملحوظاً قدره ١٧,٢٪ لتصل إلى ٤٧١ مليار جنيه مقارنة بنحو ٤٠١,٩ مليار جنيه خلال العام المالي السابق. وترجع الزيادة في المصروفات إلى زيادة الإنفاق في معظم الأبواب فيما عدا كل من باب المصروفات الأخرى، وباب شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات). وبالرجوع إلى التفاصيل، فقد ارتفعت فاتورة الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ٢٧,٦٪ لتصل إلى ١٢٢,٨ مليار جنيه مقارنة بـ ٩٦,٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ وذلك في ضوء الزيادة في المكافآت وحوافر الإثابة بنحو ١٧,٦ مليار جنيه لتصل إلى ٥٢,٧ مليار جنيه.

كذلك ارتفعت مدفوعات الفوائد (والتي تمثل حوالي ٢٢,٢٪ من إجمالي المصروفات) خلال عام الدراسة بـ ٢٢,٨٪ لتسجل حوالي ١٠٤,٤ مليار جنيه مقارنة بـ ٨٥,١ مليار جنيه خلال العام السابق، ويرجع ذلك في الأساس نتيجة الزيادة في فوائد أذون الخزانة بنحو ١٠,١ مليار جنيه لتسجل ٣٦,٣ مليار جنيه والفوائد على سندات الخزانة بنحو ٥,٣ مليار جنيه لتصل إلى ٢٥ مليار جنيه. كما سجل باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (والذي يمثل حوالي ٣١,٩٪ من إجمالي المصروفات) ارتفاعاً بـ ٢,٢٪ ليصل إلى ١٥٠,٢ مليار جنيه مقارنة بـ ١٢٣ مليار جنيه خلال العام السابق. ويمكن تفسير هذه الزيادة الملحوظة في باب الدعم في ضوء الزيادة في دعم المواد البترولية بنحو ٢٧,٩ مليار جنيه ومعاش الضمان الإجتماعي بنحو ٠,٥ مليار جنيه والمساهمات في صناديق المعاشات بنحو ٢,٨ مليار جنيه.

هذا وقد انخفض كل من المصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ ١,٠٪ و ١,٠٪ لييسجلا ٣٠,٨ مليار جنيه و ٣٥,٩ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ مقارنة بـ ٣١,٤ مليار جنيه و ٣٩,٩ مليار جنيه خلال العام السابق. ويمكن تفسير الإنخفاض في باب المصروفات الأخرى نتيجة لإنخفاض بند المصروفات الأخرى الإجمالية بـ ١,٠٪ لييسجل ٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ٤,٤ مليار جنيه خلال العام السابق. بينما يرجع الإنخفاض في شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) نتيجة لإنخفاض الأصول الثابتة بـ ١,٢٪ لتصل إلى ٢٩ مليار جنيه، مقارنة بـ ٣٣,٣ مليار جنيه خلال العام المالي السابق.

وذلك في ضوء الزيادة الكبيرة في «الأجور والبدلات النقدية والعينية» بـ ١٨,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وترجع الزيادة المحققة في الأجور والبدلات إلى ارتفاع «المكافآت» بنحو ٩,٤ مليار جنيه، وزيادة «الوظائف الدائمة» بـ ٣,٣ مليار جنيه، بالإضافة إلى زيادة «البدلات النوعية» بـ ٥,١ مليار جنيه، كما ارتفعت المصروفات الأخرى وشراء السلع والخدمات بـ ٩,٢٪ و ١,٤٪ لتسجل ٢٨,٧ مليار جنيه و ٢,٠ مليار جنيه خلال يوليو- مايو ٢٠١٢/٢٠١٣ مقارنة بـ ٢٦,٣ مليار جنيه و ١,٨ مليار جنيه على التوالي خلال نفس الفترة من العام السابق. كذلك ارتفع باب شراء أصول غير المالية (الاستثمارات) بـ ١٦,٢٪ ليسجل ٢٧,٦ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٢/٢٠١٣ مقارنة بـ ٢٣,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

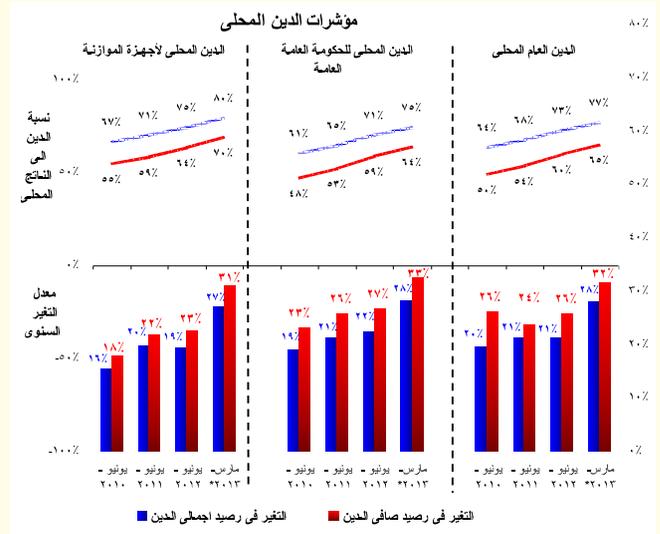
تشير بيانات الموازنة العامة للعام المالي القادم ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى أن نسبة العجز الكلي للنتاج المحلي الإجمالي سوف تحقق ٩,١٪، ليبلغ العجز ١٨٦ مليار، حيث تتضمن موازنة العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ حزمة من الإجراءات على جانبي الإيرادات والمصروفات تعمل على إعادة توزيع الفوائض التي ينتجها الاقتصاد بشكل أفضل وأكثر عدالة. ومن أهم هذه الإجراءات توسيع القاعدة الضريبية دون إقرار مزيد من الأعباء على الممول المكلف حالياً مما يهدف إلى تحقيق نظام ضريبي أكثر كفاءة، وترشيد الإنفاق خاصة دعم المواد البترولية الذي يستفيد منه الطبقات ذات الملاءة المالية الكبيرة دون سواها من الطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل، وكذلك العمل على فض التشابكات المالية بين الجهات المختلفة بالدولة (خاصة الكهرباء والبترول).

هذا وستبلغ إجمالي الإيرادات خلال موازنة العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣ نحو ٥٥٥,٥ مليار جنيه، حيث تصل لإيرادات الضريبية إلى نحو ٣٥٨,٧ مليار جنيه، والإيرادات الغير الضريبية إلى نحو ١٤٦,٨ مليار جنيه، بينما تبلغ الإيرادات الأخرى ١٤٤,٤ مليار جنيه.

أما على جانب المصروفات من المتوقع أن تبلغ إجمالي المصروفات خلال موازنة ٢٠١٣/٢٠١٤ نحو ٦٨٩,٣ مليار جنيه، وأن يبلغ نصيب الباب الأول الأجور وتعويضات العاملين نحو ١٧١,٢ مليار جنيه، وأن تبلغ الفوائد ١٨٢ مليار جنيه، وأن يبلغ باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية حوالي ٢٠,٤ مليار جنيه.

ثالثاً الدين المحلي

يتم عرض بيانات الدين المحلي الصادرة عن وزارة المالية طبقاً لثلاث مستويات تجميعية؛ مختلفة هي: الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة، والدين المحلي للحكومة العامة، والدين العام المحلي.



وتشير البيانات الصادرة حديثاً إلى ارتفاع نسبة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي في نهاية مارس ٢٠١٣ إلى ٨٠٪ ليسجل ١٣٨٧,٢ مليار جنيه مقارنة بـ ١٠٨٩,٤ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٢ (٧٠,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي). كما سجل صافي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة نحو ١٢١١,٣ مليار جنيه (٦٩,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بـ ٩٢٤,٩ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٢ (٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وتجدد الإشارة إلى أن الزيادة المحققة في رصيد الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة في نهاية مارس ٢٠١٣ ترجع في الأساس إلى زيادة إصدارات أذون وسندات الخزانة ليصل رصيد كل منهما إلى ٤٥٩,٤ مليار جنيه و ٣١٢,٨ مليار جنيه على التوالي مقارنة بـ ٣٨٢,٨ مليار جنيه و ٢٥٠ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٢ وذلك في ضوء زيادة الاحتياجات التمويلية للدولة.

كما بلغ إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة ١٣٠١,١ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٣ (٧٥٪ من الناتج المحلي) مقابل ١٠١٥ مليار جنيه (٦٥,٨٪ من الناتج المحلي) في نهاية مارس ٢٠١٢. كما بلغ صافي الدين المحلي للحكومة العامة ١١١٧ مليار جنيه (٦٤,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل ٨٤٣ مليار جنيه (٥٤,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية مارس ٢٠١٢. وقد نتج الارتفاع المحقق في رصيد الدين المحلي للحكومة العامة في نهاية مارس ٢٠١٣ عن ارتفاع الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة بالإضافة إلى ارتفاع مديونية بنك الاستثمار القومي بما يقرب من ١٠,١ مليار جنيه ليصل إلى ١٩١,٣ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٣.

٤ تعكس أرصدة الدين المجمع على المستويات الثلاث الدين المستحق على الوحدات المعنية بعد طرح قيمة الدين الداخلي فيما بينهم.
٥ يشمل الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحقة على وحدات الجهاز الإداري، وحدات الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلي للحكومة العامة أرصدة الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة و بنك الاستثمار القومي و صناديق التأمين الاجتماعي. أما بالنسبة للدين العام المحلي فيشمل أرصدة الدين المحلي المجمع لكل من الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية.

أما عن إجمالي الدين العام المحلي فقد بلغ ١٣٤٢,٢ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٣ (٧٧,٤٪ من الناتج المحلي) مقابل ١٠٥٢,٧ مليار جنيه (٦٨,٣٪ من الناتج المحلي) في نهاية مارس ٢٠١٢. وبلغ صافي الدين العام المحلي ١١٣١,١ مليار جنيه (٦٥,٣٪ من الناتج المحلي) مقابل ٨٦١ مليار جنيه (٥٥,٨٪ من الناتج المحلي) في نهاية مارس ٢٠١٢. وترجع الزيادة المحققة في رصيد إجمالي الدين العام المحلي في الأساس إلى ارتفاع الدين المجمع للحكومة العامة بـ ٢٨٦ مليار جنيه ليصل إلى ١٣٠١,١ مليار جنيه، بالإضافة إلى ارتفاع رصيد الدين المستحق على الهيئات الاقتصادية بحوالي ٤,١ مليار جنيه ليصل إلى ١٠٧,٤ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٣.

وقد ارتفعت مدفوعات خدمة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة للدولة في نهاية مارس ٢٠١٣ بحوالي ٦١,٧٪ لتصل إلى حوالي ١٤٥,٧ مليار جنيه مقارنة بـ ٩٠,١ مليار جنيه في نهاية نفس الفترة من العام السابق.

كما ارتفع المتوسط المرجح لأجل أذون وسندات الخزانة في نهاية مارس ٢٠١٣ ليسجل ١,٤ سنة مقارنة بـ ١,٣ في مارس ٢٠١٢، بينما ارتفع متوسط سعر الفائدة المستحق على رصيد الدين في نهاية مارس ٢٠١٣ ليصل إلى ١٣,٢٦٪ مقارنة بـ ١٢,٨٩٪ في نهاية مارس ٢٠١٢.

شهدت مؤشرات الدين الخارجي في مارس ٢٠١٣ استقراراً نسبياً مقارنة بشهر ديسمبر ٢٠١٢، بينما سجلت ارتفاعاً كبيراً مقارنة بشهر مارس من العام السابق. فقد ارتفع رصيد الدين الخارجي بنسبة ١٥,٦٪ ليسجل ٣٨,٦ مليار دولار في مارس ٢٠١٣ (١٤,٩٪ من الناتج المحلي) مقارنة بـ ٣٣,٤ مليار دولار (١٣,١٪ من الناتج المحلي) في مارس ٢٠١٢. ويمكن تفسير هذه الزيادة الملحوظة في رصيد الدين الخارجي بشكل أساسي نتيجة ارتفاع رصيد الدين غير الحكومي في ضوء ورود الوديعة القطرية وقدرها ٤ مليار دولار والتي تم إيداعها في حساب البنك المركزي خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣.

ومن ناحية أخرى، فقد ارتفع رصيد الدين الحكومي الخارجي ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ١,٨٪ ليلعب ٢٥,٩ مليار دولار (٦٧,٢٪ من رصيد الدين الخارجي) في مارس ٢٠١٣ مقارنة بـ ٢٥,٥ مليار دولار (٧٦,٢٪ من رصيد الدين الخارجي) خلال شهر مارس ٢٠١٢.

رابعاً التطورات النقدية

(تجدد الإشارة إلى أن البيانات التفصيلية الخاصة بشهر مايو ٢٠١٣ لم يتم نشرها حتى تاريخه)

على صعيد التطورات النقدية، فقد حقق معدل النمو الشهري للسيولة المحلية خلال شهر أبريل ٢٠١٣ معدل نمو قدره ١,٣٪ ليصل إلى ١٢٥٢,٩ مليار جنيه، مقارنة بـ ١٢٣٦,٩ مليار جنيه خلال شهر مارس ٢٠١٣. وبالنسبة لمعدلات النمو السنوية، فقد استمر معدل النمو السنوي لإجمالي السيولة المحلية في الارتفاع ليبلغ نحو ١٨,٣٪ في نهاية شهر أبريل ٢٠١٣، مقارنة بارتفاع قدره ١٧,٢٪ في نهاية مارس ٢٠١٣ و ٧,٣٪ في نهاية شهر أبريل ٢٠١٢. فعلى جانب الأصول، لا يزال الاقتراض الحكومي (من خلال التسهيلات الائتمانية وإصدار أذون وسندات الخزانة) بالإضافة إلى نمو المطلوبات من القطاع الخاص، هما المحركان الرئيسيان وراء النمو في إجمالي السيولة المحلية.

أما على جانب الالتزامات، فترجع الزيادة في معدلات النمو السنوية للسيولة المحلية إلى ارتفاع معدل النمو السنوي لأشياء النقود محققاً ١٦٪ ليسجل ٩٢٤,٢ مليار جنيه في نهاية أبريل ٢٠١٣، مقارنة بنمو قدره ١٤,٦٪ في نهاية الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك بشكل أساسي نتيجة ارتفاع الودائع تحت الطلب بالعملة الأجنبية وهو ما يمكن تفسيره بشكل أساسي في ضوء انخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي بشكل كبير بنحو ١٤٪ خلال شهر الدراسة بالإضافة إلى أثر فترة الأساس. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق معدل النمو السنوي للنقود ارتفاعاً ملحوظاً ليصل إلى ٢٥,١٪ ليسجل بذلك رصيد النقود نحو ٣٢٨,٧ مليار جنيه في نهاية أبريل ٢٠١٣، مقارنة بمعدل نمو سنوي قدره ٨,٦٪ في نهاية أبريل ٢٠١٢. ومن الجدير بالذكر أن النمو المحقق في النقود يرجع في الأساس إلى الارتفاع الملحوظ في معدل النمو السنوي للودائع الجارية بالعملة المحلية ليصل إلى ٢٦,٩٪ خلال شهر الدراسة محققاً ١٠٣,٢ مليار جنيه، مقابل ٥,٧٪ في نهاية شهر أبريل ٢٠١٢، وذلك في ضوء ارتفاع نسبة النمو السنوية لكل من ودائع القطاع الخاص والقطاع العائلي ليسجل ٣٣,٧٪ و ٢٠,٣٪ على التوالي، مقابل ٤,٩٪ و ١١٪ في أبريل ٢٠١٢ على التوالي.

وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، فقد سجل معدل نمو صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي انكماشاً سنوياً قدره ٢٦,٧٪ ليلعب حوالي ١٢٠,٩ مليار جنيه في نهاية شهر أبريل ٢٠١٣. كما استمر صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي في التراجع، والذي بدأ مع اندلاع الاضطرابات السياسية منذ بداية ٢٠١١، حيث بلغت نسبة التراجع السنوي نحو ٥٦,٣٪ خلال العام المنتهي في أبريل ٢٠١٣ ليلعب بذلك ٣٤,٨ مليار جنيه. ومن ناحية أخرى، فقد حقق صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك الأخرى معدل نمو سنوي بنحو ١٪ خلال السنة المنتهية في أبريل ٢٠١٣ ليصل إلى ٨٦,١ مليار جنيه، مقابل انخفاض سنوي قدره ٥,٦٪ في نهاية شهر مارس ٢٠١٣ ومقابل انخفاض أعلى قدره ١٥,٩٪ في نهاية أبريل ٢٠١٢.

وعلى الجانب الآخر، فقد حقق رصيد صافي الأصول المحلية للجهاز المصرفي معدل نمو سنوي قدره ٢٦,٦٪ في نهاية شهر أبريل ٢٠١٣ ليصل بذلك إلى ١١٢٢ مليار جنيه، مقارنة بـ ٢٥,٥٪ خلال الشهر السابق، وذلك في ضوء تحقيق صافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية لمعدل نمو سنوي قدره ٣٧,٦٪، مقارنة بمعدل نمو سنوي قدره ٣٥,٩٪ خلال الشهر السابق. وجدير بالذكر أن النمو في صافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية كان قد ساهم بحوالي ١٠,٨٪ من نمو السيولة المحلية في نهاية أبريل ٢٠١٣ مسجلاً ٧٧٠,٤ مليار جنيه.

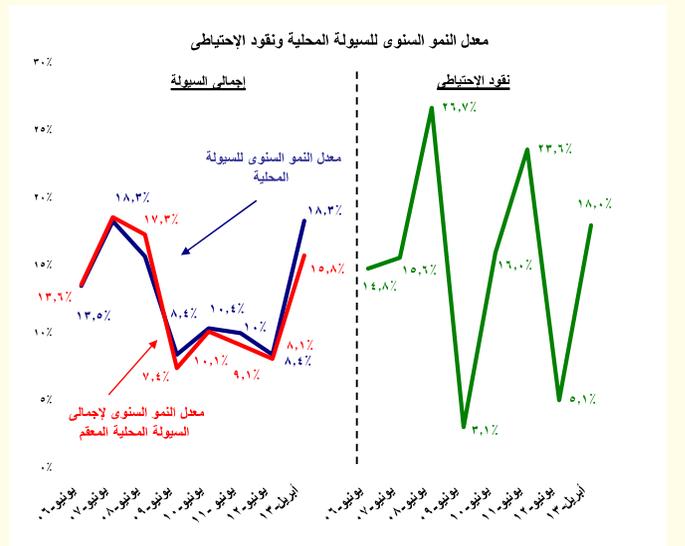
٦ قام البنك المركزي المصري بمراجعة أساس توييب الدين الخارجي اعتباراً من بيانات الدين لشهر سبتمبر ٢٠٠٨. وقد نتج عن إعادة توييب الدين زيادة المديونية الخارجية الحكومية بنحو ٤,٣ مليار دولار دون تأثير في جملة الدين (والتي تغيرت فقط نتيجة الحركة الطبيعية لصفاء حركة الاقراض والسداد). وطبقاً للمعالجة الجديدة، فقد تم إعادة توييب الديون المعاد إقراضها ضمن الدين الخارجي للحكومة المركزية ووحدات الحكم المحلي بدلاً من مديونيات «القطاعات الأخرى». وحتى تاريخه فلا توجد بيانات تخص الفترات السابقة حسب التوييب الجديد.

بالإضافة إلى ذلك، فقد استمر معدل النمو السنوي للائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الارتفاع محققاً ١٠,٥٪ في نهاية شهر إبريل ٢٠١٣ ليصل بذلك إلى ٩٠,٨ مليار جنيه مقارنة بمعدل نمو قدره ٦,٣٪ في نهاية شهر إبريل ٢٠١٢، وبمتوسط معدل نمو سنوي خلال الإثني عشر شهراً الماضية قدره ٧,٦٪. ويرجع الارتفاع في معدل النمو السنوي للائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الزيادة الملحوظة في معدل النمو السنوي للائتمان الممنوح للقطاع العائلي بنسبة ١٣,٧٪. ومن الجدير بالذكر أن معدل النمو السنوي للائتمان الممنوح لقطاع الأعمال العام قد سجل ٦,٢٪ في نهاية شهر الدراسة محققاً ٤٤,٤ مليار جنيه، مقابل معدل نمو قدره ٧,١٪ خلال شهر مارس ٢٠١٣.

تراجع رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي المصري بـ ١,١ مليار دولار عن الشهر السابق ليسجل نحو ١٤,٩ مليار دولار في نهاية شهر يونيو ٢٠١٣. حيث شهد رصيد الاحتياطي انخفاضاً شهرياً بنحو ٧٪ خلال شهر الدراسة ويرجع ذلك لعدم وجود مساعدات خارجية خلال شهر يونيو ٢٠١٣، بالإضافة إلى ضعف أداء ميزان المدفوعات تحسباً لمظاهرات ٣٠ يونيو ٢٠١٣ والانخفاض المتوقع في الدخل بالعملات الأجنبية من السياحة وتدفقات الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، فقد قام البنك المركزي بإعادة تقييم حيازات الذهب النقدي، حيث تم خفض تصنيفها ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار الذهب من مستواها في يونيو ٢٠١٢. وتجدر الإشارة إلى أن أداء رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي المصري كان إيجابياً خلال الشهرين الماضيين ليحقق ١٦ مليار دولار في نهاية شهر مايو ٢٠١٣، نتيجة لحصول مصر على تمويل خارجي من كل من قطر وليبيا وتقيين الاعتماد على واردات. ومن الجدير بالذكر أن الحكومة المصرية قد قامت بتحويل ٢,٥ مليار دولار من التمويل القطري الوارد في ديسمبر ٢٠١٢ إلى سندات بفائدة تبلغ ٤,٢٥٪ يتم اهلاكها في نوفمبر ٢٠١٤. كما سيتم أيضاً تحويل تمويل قطري قدره ٣ مليار دولار ورد في مايو ٢٠١٣ إلى سندات بفائدة تبلغ ٢,٥٪ يتم اهلاكها بعد ٣ سنوات.

ومن ناحية أخرى، فقد ارتفع معدل النمو السنوي لجملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) بشكل ملحوظ ليحقق نحو ١٥٪ في نهاية إبريل ٢٠١٣ مسجلاً ١١٥٩,٨ مليار جنيه مقارنة بـ ١٤,٢٪ في نهاية الشهر السابق ومقارنة بـ ٦,٧٪ خلال إبريل ٢٠١٢. هذا ويقدّر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالي الودائع بحوالي ٨٩,٣٪.

ومن ناحية أخرى فقد ارتفع معدل النمو السنوي لإجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك (بخلاف البنك المركزي) ليحقق ٨,٩٪ في نهاية إبريل ٢٠١٣ مقارنة بـ ٨,٢٪ خلال الشهر السابق و ٥,٥٪ خلال إبريل ٢٠١٢، ليصل بذلك إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى ٥٤٣,٢ مليار جنيه. وبالإضافة إلى التفاصيل، يلاحظ أن النمو السنوي لجملة الإقراض للقطاع غير الحكومي قد سجل نحو ٩,٢٪ ليبلغ ٥٠٨,٣ مليار جنيه في نهاية إبريل ٢٠١٣. في حين ارتفع أيضاً معدل النمو السنوي لجملة الإقراض للقطاع الحكومي محققاً ٣,٥٪ ليبلغ نحو ٣٤,٩ مليار جنيه في نهاية إبريل ٢٠١٣. هذا وقد تراجعت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة المحلية لتسجل ٤٣,٩٪ في نهاية إبريل ٢٠١٣، مقارنة بـ ٤٦,٤٪ خلال نفس الشهر من العام السابق. كما انخفضت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملات الأجنبية على أساس سنوي لتبلغ نحو ٥٥,٩٪ خلال إبريل ٢٠١٣ مقابل ٥٩٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.



وفيما يخص معدلات الدورة، فقد استقرت معدلات الدورة في جملة السيولة المحلية للشهر الثاني على التوالي عند ١٧,٨٪ خلال شهر إبريل ٢٠١٣ في حين ارتفعت إذا ما قورنت بـ ١٧,٣٪ خلال إبريل ٢٠١٢. وفي نفس الوقت، فقد ارتفعت معدلات الدورة في الودائع خلال شهر إبريل ٢٠١٣ لتسجل نحو ٢٤,٦٪ مقارنة بـ ٢٤,٢٪ خلال الشهر السابق و ٢٣,٨٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

خامساً- تطورات الأسعار

ارتفع معدل التضخم السنوي^٧ لحضر الجمهورية بشكل ملحوظ خلال شهر يونيو ٢٠١٣ ليسجل نحو ٩,٨٪ مقارنة بـ ٨,٣٪ خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ٧,٣٪ المحقق خلال شهر يونيو ٢٠١٢. بينما ارتفع أيضاً معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية مسجلاً ١٠,٩٪ خلال شهر يونيو ٢٠١٣ مقارنة بـ ٩٪ خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ٧,٤٪ خلال شهر يونيو ٢٠١٢. ويحسب بذلك متوسط معدل التضخم خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ بنحو ٦,٩٪ مقارنة بـ ٧٪ العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١. وقد قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء باستحداث سلسلة للاحكام القياسية لأسعار المستهلكين بدءاً من أغسطس ٢٠١٠، وذلك باستخدام شهر يناير ٢٠١٠ كسنة أساس للسلسلة الجديدة، بالإضافة إلى استخدام أوزان جديدة لمجموعات السلع الرئيسية مستخرجة في ضوء نتائج بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

٦,٨٪ خلال العام الماضي. ويأتي الارتفاع المحقق في معدل التضخم السنوي كمحصلة لارتفاع معدل التضخم السنوي لمجموعة "الطعام والشراب" (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام). وذلك في ضوء الإقبال المتزايد للمواطنين على تخزين الطعام خلال شهر يونيو نتيجة لتخوف البعض من نقص المنتجات الغذائية بالأسواق؛ مع ارتفاع وتيرة التوتر السياسي في البلاد، فضلاً عن إقبال شهر رمضان. وجدير بالذكر أن الارتفاع المحقق في معدل التضخم السنوي لمجموعات "الطعام والشراب"، و"الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة"، و"المطاعم والفنادق"، قد فاق الانخفاض المحقق في معدل التضخم السنوي لمجموعات "المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"، و"الثقافة والترفيه"، و"السلع والخدمات المتنوعة".

وتشير البيانات التفصيلية إلى ارتفاع معدلات التضخم السنوية لبعض البند الفرعية في مجموعة "الطعام والشراب" مقارنة بالشهر السابق خاصة "الخضروات" مسجلاً ٢٢,١٪ مقارنة بـ ٥,٥٪، و"الفاكهة" مسجلاً ١١,٦٪ مقارنة بـ ٨,٨٪، و"اللحوم والدواجن" مسجلاً ٩,١٪ مقارنة بـ ١,٠٪، و"الأسماك والمأكولات البحرية" مسجلاً ١٠,٦٪ مقارنة بـ ٧,٢٪.

وعلى نحو آخر، فقد ارتفع أيضاً معدل التضخم الشهري بشكل ملحوظ ليسجل ٠,٩٪ خلال شهر يونيو ٢٠١٣ مقارنة بـ ٠,٢٪ خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ٠,٦٪ خلال شهر يونيو من العام السابق.

ووفقاً للتقرير الصادر عن البنك المركزي، فقد ارتفع معدل التضخم السنوي الأساسي خلال شهر يونيو ٢٠١٣ ليسجل ٨,٦٪ مقارنة بـ ٨٪ خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ٧٪ خلال نفس الشهر من العام السابق.

وفيما يخص مؤشر أسعار المنتجين، فقد استمر معدل التضخم السنوي في التراجع لكن بمعدل أقل مسجلاً -٠,٤٪ خلال شهر مايو ٢٠١٣ مقارنة بـ -١,٧٪ خلال الشهر السابق ومقارنة بارتفاع قدره ٢,٨٪ خلال شهر مايو ٢٠١٢. وعلى نحو آخر، فقد انخفض معدل التضخم الشهري لأسعار المنتجين بشكل ملحوظ ليسجل -٠,٩٪ خلال شهر مايو ٢٠١٣ مقارنة بـ ٢,٧٪ خلال الشهر السابق. ويرجع الانخفاض المحقق في معدل التضخم السنوي لأسعار المنتجين خلال شهر مايو ٢٠١٣ إلى الانخفاض في معدل التضخم السنوي لمجموعة "الزراعة وإستغلال الغابات وصيد الأسماك" ليسجل -٤,٤٪ خلال مايو ٢٠١٣ مقارنة بـ -٣٪ خلال الشهر السابق، كما إنخفض معدل التضخم السنوي لأسعار المنتجين لكن بمعدل أبداً لمجموعة "التعدين وإستغلال المحاجر" مسجلاً -٥,٣٪ خلال شهر الدراسة مقارنة بـ -٤,٤٪ خلال الشهر السابق، مما فاق أثر ارتفاع معدل التضخم السنوي لأسعار المنتجين لمجموعة "الصناعات التحويلية" ليسجل ٢,١٪ خلال شهر مايو ٢٠١٣، مقارنة بـ ٥,٩٪ خلال الشهر السابق. بينما استقرت معدلات التضخم لمعظم المجموعات خلال الدراسة مقارنة بالشهر السابق.

جدير بالذكر أن البنك المركزي المصري كان قد أعلن في ٢٢ مايو ٢٠١٣ عن القيام ببطء غير دوري بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار وذلك لتلبية احتياجات البنوك الخاصة بتمويل إستيراد السلع الإستراتيجية. ويأتي هذا البطء الإستثنائي في إطار متابعة البنك المركزي المصري لتعاملات سوق الصرف الأجنبي في مصر والحرص على دعم الجهاز المصرفي لأداء دوره في خدمة الإقتصاد القومي.

كما كانت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري قد قررت في إجتماعها بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠١٣ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة عند مستوى ٩,٧٥٪ و ١٠,٧٥٪ على التوالي، والإبقاء على سعر العمليات الرئيسية عند مستوى ١٠,٢٥٪، بالإضافة إلى الإبقاء على سعر الإئتمان والخصم عند مستوى ١٠,٢٥٪.

قررت اللجنة الإبقاء على أسعار الفائدة عند نفس المستوى دون تغيير خلال الشهر الحالي بعد أن قامت برفع أسعار الفائدة خلال الفترة السابقة. كما أوضحت اللجنة أن هذا القرار جاء في ضوء وجود توازن ما بين المخاطر التصاعدية المحيطة بالتضخم من ناحية والتباطؤ في نمو الإقتصاد المحلي من ناحية أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن المخاطر التصاعدية المحيطة بالتضخم ترجع إلى انخفاض قيمة الجنيه فضلاً عن الإختناقات في قنوات توزيع السلع بالأسواق المحلية وخاصة الدولار في المحافظات. بينما يرجع تباطؤ معدلات نمو الناتج المحلي خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى ضعف أداء قطاع الصناعات التحويلية مما فاق أثر بوادر التعافي في كل من قطاع التشييد والبناء والسياحة. وفي ضوء توازنات المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم والنمو للناتج المحلي الإجمالي ترى لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي أن معدلات الفائدة مناسبة عند مستواها الحالي.

سادساً- المعاملات مع القطاع الخارجي

تشير بيانات القطاع الخارجي الخاصة بالفترة يوليو- مارس ٢٠١٣/٢٠١٢ - المنشورة من قبل البنك المركزي- إلى تراجع عجز ميزان المدفوعات بشكل ملحوظ ليبلغ نحو ٢,١ مليار دولار، محققاً بذلك انخفاض قدره ٨١,٣٪ عن العجز الكلي المحقق خلال الفترة يوليو - مارس من العام المالي السابق والذي بلغ ١١,٢ مليار دولار. ويمكن إرجاع هذا التحسن النسبي الممثل في انخفاض العجز الكلي المحقق خلال فترة الدراسة إلى انخفاض عجز ميزان المعاملات الجارية بـ ٤٥٪ (نتيجة ارتفاع تحويلات العاملين بالخارج بحوالي ٨٪ بالمقارنة بنفس الفترة خلال العام المالي السابق، كما شهدت إيرادات السياحة تحسناً ملحوظاً حيث ارتفعت بنسبة قدرها ١٤٪ خلال فترة الدراسة). بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق الحساب الرأسمالي والمالي صافي تدفقات للداخل بنحو ٤,٣ مليار دولار مقابل صافي تدفقات للخارج بنحو ٢,٧ مليار دولار، بينما سجل بند «السهو والخطأ» صافي تدفقات للخارج بنحو ٢,٥ مليار دولار.

٨ مؤشر التضخم الأساسي (Core Inflation) مشتق من الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين مستبعداً منه بعض السلع التي تتأثر بصدمات مؤقتة من جانب العرض (الخضروات والفاكهة وتمثل ٦,٩٪ من السلة السعوية للمستهلكين) بالإضافة إلى بعض السلع التي تتعدد أسعارها إدارياً وتمثل ١٨,٧٪ من السلة السعوية للمستهلكين). وجدير بالذكر أن معدل التضخم الأساسي لا يعتبر دليلاً من معدل التضخم لأسعار المستهلكين ولكنه مؤشر توضيحي وتكميلي.

٩ العمليات الرئيسية للبنك المركزي ستكون إعادة شراء أوراق مزايدات الإيداع والتي ستحد طبقاً لحدالة السيولة في السوق.

(مليون دولار)

	يوليو-مارس ٢٠١٣/٢٠١٢	يوليو-مارس ٢٠١٢/٢٠١١	
الميزان التجاري	٢٣,٨١٧-	٢٤,٤٧٥-	-٣٪
الصادرات	١٩,٨١٩	١٩,١٢١	٤٪
بترول	٩,٤٤٧	٨,٨٥١	٧٪
غير بترول	١٠,٣٧٢	١٠,٢٦٩	١٪
الواردات	٤٣,٦٣٧-	٤٣,٥٩٦-	٠,١٪
الخدمات (صافي)	٥,٥١٤	٤,٠٦٠	٣٦٪
المتحصلات	١٧,٢٦٨	١٥,٦٠٧	١١٪
المدفوعات	١١,٧٥٤	١١,٥٤٨	٢٪
المتحصلات الجارية	٥١,٥٠٤	٤٨,٠٦٥	٧٪
المدفوعات الجارية	٥٥,٣٩١	٥٥,١٤٣	٠,٤٪
الميزان الجاري	٣,٨٨٧-	٧,٠٧٩-	-٤٥٪
ميزان المعاملات الرأسمالية	٤,٢٧٤	٢,٧٢٠-	٢٥٧٪
الحساب الرأسمالي	٦٣-	٧٩-	-٢٠٪
الحساب المالي	٤,٣٣٧	٢,٦٤٢-	٢٦٤٪
تدفقات الاستثمارات المباشرة في مصر (صافي)	١,٣٧٦	١,١٦٦	١٨٪
صافي تدفقات محفظة الأوراق المالية في مصر	٧٩١-	٤,٥٦٩-	-٨٣٪
الميزان الكلي	٢,٠٩٠-	١١,١٧١-	-٨١٪

شهدت التحويلات الخاصة ارتفاعاً بنسبة ٨٪ لتصل إلى نحو ١٣,٨ مليار دولار خلال يوليو - مارس ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنةً بـ ١٢,٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. وجدير بالذكر أن التحويلات الخاصة احتلت المركز الأول كأهم مصادر الموارد الجارية بالنقد الأجنبي خلال فترة الدراسة حيث تمثل حوالي ٢٦,٨٪ من جملة الموارد. كما ارتفعت التحويلات الرسمية خلال فترة الدراسة لتتخطى ٠,٦ مليار دولار مقارنةً بـ ٠,٥٧٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. وقد ترتب على ما سبق زيادة المتحصلات الجارية بـ ٧,٢٪ لتتخطى ٥١,٥ مليار دولار، في حين ارتفعت المدفوعات الجارية بـ ٠,٤٪ فقط لتتخطى نحو ٥٥,٤ مليار دولار. وقد أدت تلك التطورات إلى ارتفاع نسبة تغطية المتحصلات الجارية إلى المدفوعات الجارية (شاملة صافي التحويلات الخاصة والرسمية) لتسجل ٩٣٪ مقارنةً بنحو ٨٧,٢٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

وقد ترتب على ما سبق ذكره انخفاض ملحوظ في عجز الميزان الجاري بحوالي ٤٥٪ ليصل إلى ٣,٩ مليار دولار خلال الفترة يوليو - مارس ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنةً بعجز قدره ٧,١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

ومن ناحية أخرى، فقد حقق الميزان الرأسمالي والمالي صافي تدفقات للداخل خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٣/٢٠١٢ بنحو ٤,٣ مليار دولار (١,٥٪ من الناتج المحلي)، مقابل صافي تدفقات للخارج بحوالي ٢,٧ مليار دولار (١,١٪ من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويأتي ذلك نتيجة تحقيق الاستثمارات الأخرى صافي تدفقات للداخل بقيمة ٣,٨ مليار دولار مقابل ١,١ مليار دولار صافي تدفقات للداخل خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٢/٢٠١١، حيث سجل بند خصوم أخرى صافي تدفقات للداخل بحوالي ٣,٤ مليار دولار نتيجة ورود مبلغ قدره ٤ مليار دولار وذلك في صورة ودائع من دولة قطر، والذي تم تسجيله تحت بند البنك المركزي المصري (خصوم أخرى).

كما سجل صافي تدفقات الاستثمار المباشر إلى مصر تدفقات للداخل بنحو ١,٤ مليار دولار (٠,٥٪ من الناتج المحلي) مقابل صافي تدفقات للداخل بنحو ١,٢ مليار دولار خلال يوليو - مارس ٢٠١٢/٢٠١١. بينما حققت الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية في مصر تراجعاً ملحوظاً في صافي التدفقات للخارج لتسجل نحو ٠,٨ مليار دولار فقط (٠,٣٪ من الناتج المحلي)، حيث تراجع بـ ٨٢,٧٪ خلال فترة الدراسة) مقابل صافي تدفقات للخارج بقيمة أعلى بكثير بنحو ٤,٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق (١,٨٪ من الناتج المحلي). ويمكن تفسير ذلك في ضوء انخفاض صافي مبيعات الأجانب لأذون الخزانة والسندات المصرية بشكل كبير لتتخطى نحو ١٤,٧ مليار دولار فقط خلال فترة الدراسة مقابل ٣٩٠٠ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

وأخيراً فقد سجل بند السهو والخطأ خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٣/٢٠١٢ صافي تدفقات للخارج بنحو ٢,٥ مليار دولار مقابل صافي تدفقات للخارج بنحو ١,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

سابعاً تطورات سوق المال

أما عن تطورات سوق رأس المال المحلي، فقد انخفض مؤشر EGX ٣٠ خلال شهر يونيو ٢٠١٣ بـ ٦٨٧ نقطة ليصل إلى ٤٧٥٢ نقطة مقارنةً بمستواه المحقق في مايو ٢٠١٣ والذي بلغ ٥٤٣٩ نقطة. وفي نفس الوقت، فقد انخفض أيضاً رأس المال السوقي خلال شهر الدراسة بـ ١٠,٦٪ ليصل إلى ٣٢٢ مليار جنيه (١٨,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنةً برصيد أعلى قدره ٣٦١ مليار دولار خلال الشهر السابق. ومن الجدير بالذكر أن الانخفاض الملحوظ في مؤشرات سوق الأوراق المالية خلال شهر الدراسة يمكن تفسيره في ضوء حالة عدم الاستقرار السياسي في الأونة الأخيرة والتي أثرت بشكل سلبي على أداء سوق المال.

انخفض عجز الميزان التجاري بـ ٣٪ ليحقق عجزاً قدره ٢٣,٨ مليار دولار خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٣/٢٠١٢، مقابل نحو ٢٤,٥ مليار دولار خلال يوليو - مارس ٢٠١٢/٢٠١١. ويرجع ذلك إلى ارتفاع حصيللة الصادرات السلعية بنحو ٤٪ لتسجل حوالي ١٩,٨ مليار دولار، مقابل ١٩,١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، وبالرجوع إلى التفاصيل، يمكن تفسير الانخفاض الطفيف في العجز التجاري إلى ارتفاع الصادرات من السلع البترولية بنسبة بلغت ٧٪ لتبلغ حوالي ٩,٤ مليار دولار خلال فترة الدراسة مقابل ٨,٩ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. كما ارتفعت الصادرات من السلع غير البترولية بشكل طفيف لتتخطى نحو ١٠,٤ مليار دولار في مقابل ١٠,٣ مليار دولار خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٢/٢٠١١. وجدير بالذكر أن الصادرات من السلع غير البترولية قد احتلت المركز الثاني كأهم مصادر الموارد الجارية بالنقد الأجنبي بنسبة ٢٠,١٪ من جملة الموارد. بينما استقرت الواردات السلعية خلال فترة الدراسة بشكل نسبي لتسجل نحو ٤٣,٦ مليار دولار (١٥,٨٪ من الناتج المحلي) مقارنةً بنفس الفترة من العام المالي السابق.

وبناء على ما سبق، فقد ارتفعت معدلات تغطية الصادرات إلى الواردات خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي الجاري لتتخطى نحو ٤٥,٤٪ مقابل ٤٣,٩٪ خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٢/٢٠١١.

أما عن الميزان الخدمي، فقد ارتفع الفائض الكلي المحقق خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٣/٢٠١٢ ليلتخطى نحو ٥,٥ مليار دولار (ما يعادل ١,٦٪ من الناتج المحلي) مقابل ٤,١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. وقد ارتفعت جملة المتحصلات الخدمية لتصل إلى ١٧,٣ مليار دولار وذلك في ضوء ارتفاع كل من حصيللة النقل والإيرادات السياحية وكل من المتحصلات الحكومية والمتحصلات الأخرى. وجدير بالذكر، أن الإيرادات من المتحصلات السياحية قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً بنحو ١٤٪ خلال فترة الدراسة لتتخطى نحو ٨,١ مليار دولار مقابل ٧,١ مليار دولار خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٢/٢٠١١. وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية نجد أن عدد الليالي السياحية قد ارتفع بـ ١٤٪ ليصل إلى ١١٤,٦ مليون ليلة خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنةً بـ ١٠٠,٤ مليون ليلة خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. وجدير بالذكر أيضاً أن عدد السياح الوافدين خلال فترة الدراسة وصل إلى ٩,٢ مليون سائح، مقابل ٨,٢ مليون سائح خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. و جدير بالذكر أن متوسط عدد الليالي السياحية حقق أعلى مستوى تم تسجيله مقارنةً بنفس الفترة خلال الثلاث سنوات السابقة، حيث سجل معدل قدره ١٢,٥٪ خلال الفترة يوليو - مارس ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنةً بمعدلات تقدر بـ ١٢,٢٪ و ١٠,٦٪ و ١٠٪ خلال الفترات المماثلة من الأعوام ٢٠١٢/٢٠١١ و ٢٠١١/٢٠١٠ و ٢٠١٠/٢٠٠٩ على التوالي.

كما ارتفعت أيضاً قيمة الإيرادات من النقل بـ ٤٪ لتصل إلى ٦,٧ مليار دولار نتيجة لارتفاع متحصلات شركة الملاحة والطيران المصرية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت المتحصلات الحكومية خلال فترة الدراسة لتصل إلى ٣٤٨ مليون دولار مقابل ١٩٦ مليون دولار خلال فترة المقارنة، في حين انخفضت عائدات قناة السويس بـ ٤٪ لتتخطى حوالي ٣,٨ مليار دولار مقابل ٣,٩ مليار دولار خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٢/٢٠١١. وجدير بالذكر أيضاً ارتفاع المتحصلات الأخرى لتبلغ ٢ مليار دولار مقارنةً بـ ١,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

وعلى الجانب الآخر، فقد ارتفعت المدفوعات الخدمية بـ ٢٪ لتتخطى حوالي ١١,٨ مليار دولار خلال الفترة يوليو - مارس ٢٠١٣/٢٠١٢، مقارنةً بـ ١١,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق ويرجع ذلك إلى ارتفاع المدفوعات عن النقل والسياحة بـ ٣,٢٪ و ١,٠٪ على التوالي لتسجل ١,٣ مليار دولار و ٢,١ مليار دولار. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت المدفوعات الأخرى بـ ٩,١٪ لتسجل ٣ مليار دولار مقارنةً بـ ٢,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. بينما انخفضت قيمة المدفوعات عن الاستثمار خلال فترة الدراسة بـ ١٪ لتتخطى ٤,٥ مليار دولار. كما انخفضت مدفوعات الحكومة بـ ٣,٨٪ لتسجل ٨٨١ مليون دولار.